

تحرك عاجل

صحفي مُحْتَجَز مُضْرَب عن الطعام

تجري محاكمة أحمد ماهر، الصحفي اليمني البالغ من العمر 28 عامًا الذي اعتقلته قوات الأمن في عدن في 6 أغسطس/آب 2022، أمام المحكمة الجزائية المتخصصة في عدن بتهمتي نشر معلومات كاذبة ومضللة وتزوير وثائق هوية. وخلال جلسات استجوابه في مركز شرطة دار سعد، تعرّض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة على أيدي قوات الأمن لإرغامه على "الاعتراف" بالتورط في هجوم على مركز الشرطة نفسه في مارس/آذار 2022. وقد حُرِم من تلقي الرعاية الصحية الكافية، بما في ذلك لعلاج من الإصابات التي وقعت له من جراء التعذيب. كما أُنْهَكَت الحقوق التي يتمتع بها خلال المحاكمة انتهاكًا جسيمًا، ومن بين تلك الحقوق حقه في الحصول على دفاع كافٍ، وفي التواصل مع محامٍ من اختياره، وفي افتراض البراءة، وفي عدم تجريم الذات، ما يجعل احتجازه تعسفيًا. وبحسب ما ذكرته أسرة أحمد ماهر، بدأ إضرابًا عن الطعام منذ 17 يناير/كانون الثاني للمطالبة بمحاكمة عادلة، في ظل تصاعد بواعت القلق حيال حالته الصحية.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

اللواء عيروس الزبيدي

رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي؛ إكس (تويتر سابقًا): AidrosAlzubidi@

السيد اللواء عيروس الزبيدي،

تحية طيبة وبعد...

تساورني بواعت القلق حيال تعرّض الصحفي المُحْتَجَز تعسفيًا أحمد ماهر، الذي يبلغ من العمر 28 عامًا، للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وكذلك للانتهاك الجسيم لحقوقه في المحاكمة العادلة، من جانب سلطات الأمر الواقع التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي. فمنذ ديسمبر/كانون الأول 2023، أُضْرِب عدة مرات عن الطعام في سجن بئر أحمد بعدن، آخرها منذ 17 يناير/كانون الثاني للمطالبة بمحاكمة عادلة، في ظل قلق أسرته حيال حالته الصحية السيئة.

ووفقًا لما ذكره أحد أفراد أسرة أحمد ماهر، اقتحم أفراد من قوات الأمن بمركز شرطة دار سعد منزله بحي دار سعد في 6 أغسطس/آب 2022، دون إظهار مذكرة اعتقال وضربوه بأعقاب بنادقهم واعتدوا على أفراد آخرين

من أسرته. وبعد اعتقاله، أُحتجز في مركز شرطة دار سعد لأكثر من شهر، مُنع خلاله من تلقي زيارات من أسرته والتواصل مع محامٍ. وبحسب ما ذكره أحد أقرباء أحمد ماهر، فإنه كان يتعرّض يوميًا للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة بأساليب تضمنت الضرب والإيهاام بالغرق والصعق الكهربائي وعمليات الإعدام الوهمية. وإضافة إلى ذلك، هُدّد بتعريض أفراد من أسرته للإيذاء، ومن بينهم زوجته وابنته الرضيعة، وذلك لإرغامه على "الاعتراف" بتورطه في هجوم وقع على مركز شرطة دار سعد في مارس/آذار 2022. وحرّمته السلطات من تلقي الرعاية الطبية، بما في ذلك لعلاجه من إصابات في منطقة السرة نتيجة تعذيبه.

وفي ديسمبر/كانون الأول 2022، بدأت محاكمة أحمد ماهر أمام المحكمة الجزائية المتخصصة في عدن بتهم نشر معلومات كاذبة ومضللة وتزوير وثائق هوية. وتجري محاكمته إلى جانب مجموعة من المُحتجزين الآخرين المتهمين بتنفيذ هجوم على مركز شرطة دار سعد في مارس/آذار 2022، على الرغم من أن النيابة لم تقدم أي دليل يشير إلى تورطه، بحسب ما ذكره محاميه. كما ظل ممنوعًا من التواصل مع محامٍ من اختياره منذ اعتقاله. وخلال إحدى جلسات المحاكمة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة في 6 مارس/آذار 2023، أخبر أحمد ماهر القاضي بتعرّضه للتعذيب وبانتزاع "اعترافه" بالإكراه، إلا أن القاضي لم يأمر بالتحقيق في ذلك. ومن المقرر انعقاد جلسة محاكمته المقبلة في 30 يناير/كانون الثاني، وذلك بعد تأجيلها عدة مرات.

أحثكم على إسقاط جميع التهم الموجهة إلى أحمد ماهر المتعلقة فقط بممارسته لحقوقه الإنسانية، والإفراج عنه إلا في حال محاكمته بتهم مُعترف بها دوليًا في إطار إجراءات قضائية تُلبي المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، وتستبعد "الاعترافات" المُنتزعة منه تحت وطأة التعذيب أو بالإكراه. وأحثكم أيضًا على ضمان حماية أحمد ماهر من التعرّض لمزيد من التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، وضمان أن توفّر له الرعاية الطبية الكافية، بدون تأخير، وأن تُتاح له سبل التواصل المنتظم مع محاميه وأسرته.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

في 4 سبتمبر/أيلول 2022، نشر مركز شرطة دار سعد مقطع فيديو ظهر فيه أحمد ماهر تداولته منصات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الإخبارية الوطنية. في مقطع الفيديو، الذي حللته منظمة العفو الدولية، يبدو أن أحمد ماهر "يعترف" بارتكاب جرائم جنائية، بما في ذلك تزوير وثائق هوية لأفراد من الجيش، وبعلمه بمخططات لاغتيال جنرالين من الجيش بالمجلس الانتقالي الجنوبي. وبحسب ما ذكره محاميه، فإن النيابة ليست من طلب تصوير مقطع الفيديو، الذي ينتهك حقه في افتراض البراءة، ولم يُصور في حضورها. وبعد أيام قليلة من نشر مقطع الفيديو، استجوب أحد أفراد النيابة الجزائرية أحمد ماهر في مركز شرطة دار سعد بحضور أفراد من قوات الأمن بالمركز، وقد شارك أفراد قوات الأمن المذكورين جميعًا في تعذيبه وفقًا لما ذكره أحد أقربائه. وخلال استجوابه أمام النيابة، تراجع أحمد ماهر عن "اعترافه" مُشيرًا إلى أنه أرغم على الإدلاء به تحت وطأة الإكراه، وطلب إحالته لتلقي العلاج الطبي. وطلبت النيابة من مدير مركز الشرطة إحالة ماهر لتلقي العلاج، إلا أن الطلب قُوبل بالرفض.

وفي 15 سبتمبر/أيلول 2022، نُقل أحمد ماهر إلى سجن بئر أحمد، حيث لا يزال مُحتَجَرًا، بدون امكانية التواصل مع محامٍ.

وارتكبت جميع أطراف النزاع في اليمن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، شملت الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة والمحاكمات الجائرة. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2023، نكر فريق الخبراء المعني باليمن التابع للأمم المتحدة أن القوات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي إما تحتجز الصحفيين والنشطاء الذين يوجّهون إليها انتقادات علنية أو تعرّضهم للاختفاء القسري أو تهدهم، وتُترغّمهم على التوقيع على "اعترافات" أو الإدلاء بها. ووثّق الفريق أيضًا أن القوات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي تقوم بتعذيب المُحتَجَرين بصورة ممنهجة في السجون الرسمية والسرية.

وفي يوليو/تموز 2018، نشرت منظمة العفو الدولية تقريرًا عن حالات الاختفاء القسري والانتهاكات خلال الحزب المرتكبة على أيدي قوات الأمن التي تدعمها الإمارات العربية المتحدة، بما فيها قوات الحزام الأمني بجنوب اليمن. واتضح أن العديد من الاعتقالات تقوم على شبهات لا أساس لها أو تأتي على خلفية تصفية حسابات شخصية. وكان من بين المُستَهْدَفِين مقاتلون سابقون خاضوا معارك عام 2015 لهزم الحوثيين في الجنوب وإبعادهم عنه وأصبح يُنظر إليهم لاحقًا على أنهم مصدر تهديد، إلى جانب مؤيدين وأعضاء من حزب الإصلاح الموالي للرئيس السابق عبد ربه منصور هادي، وهو فرع جماعة الإخوان المسلمين في اليمن، ونشطاء ومنتقدين لقوات التحالف.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنجليزية

يمكنكم أيضاً استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 22 مارس/آذار 2024

ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتم في إرسال المناشدات بعد الموعد النهائي المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: أحمد ماهر (صيغ الذكر)